الفصل الرابع والعشرون

نظرة عامة

الخلافة — البيعة — صفاتها المقدسة — الحكومة — دولاب الدولة — السياسة — الإدارة — الأمراء والعمال — الوزير — الدواوين — محاكم العدل — الزراعة — الصناعات — إيرادات الدولة — الجيش — الشؤون العسكرية — البحرية

رأينا فيما سبق كيف استأثر عرب الشام — فيما عدا خلافة عمر الثانى — بجميع المراكز الملحوظة فى السيادة منذ تولية الحجاج ، وكيف أنهم أقصوا جميع العناصر الأخرى عن مناصب الدولة . ولقد كانت سياسة الأثرة هذه المستندة إلى القوة المادية تتكلل دائما بالفوز والنجاح ، طالما كان أهل تلكم الأمصار يجهلون القوى الكامنة فى أنفسهم ، غير أن الثورة التى استخلصت السلطة من الأمويين ونقلتها إلى منافسيهم العباسيين قضت على هذا الاستئثار . ولا عجب إذا قلنا إن الموالى — باعتبارهم رعايا إمبراطورية متمدنة عظيمة الشأن — احتلوا إثر قيام الدولة العباسية المراكز اللائقة بهم كمواطنين فى العالم الإسلامى ، كما فتحت أمامهم أبواب المناصب العليا على مصراعيها حتى غدوا على قدم المساواة مع العرب الأصليين .

وفى الحق قلما نشاهد فى العصور القديمة أو الحديثة ، ثورة أشد خطراً من الثورة العباسية ، تلك الثورة التى أثرت تأثيراً بيناً فى روحية الشعب ، واعترفت بالمساواة والإخاء بين جميع الطبقات ؛ و إلى هذا المبدأ الديمقراطى تعزى على الأكثر حيوية الخلافة العباسية ودوام سيادتها الروحية ، حتى بعد أن فقدت الخلافة نفوذها الزمنى . ومما لاشك فيه أن هذا المبدأ الأساسى — مبدأ المساواة بين

الخلافة العباسية

رعايا الإمبراطورية — قد ساعد الخلفاء العباسيين الأولين على تأسيس دولة عاشت طوال خمسة قرون دون أن ينازعها أى منازع ، ولم تسقط صريعة إلا أمام الغزاة الفاتحين الذين زحفوا عليها من الخارج .

لم يكن الخليفة حاكما زمنيا فحسب ، بل كان كذلك الزعيم الروحى لدولة وعقيدة ، والرئيس الفعلى لحكومة دينية ؛ وما الاحترام وضروب الشرف والتوقير التى كانت تقترن باسم بعض الخلفاء — حتى بعد أن غدوا أداة صماء فى أيدى وزرائهم — وما الهالة القدسية التى كانت تحف بشخصياتهم ، إلا دليل ناهض على عبقرية المنصور مؤسس هذا النظام الذى جعل من الخليفة إماما روحيا ، وزعيما دينيا ، ومصدراً لجميع السلطات .

البيعة بولاية العهد

كان العباسيون ، شأنهم شأن الأمويين ، يعهدون بالخلافة لمن بعدهم ، ويأخذون لهم البيعة فى حياتهم من أشراف الإمبراطورية ، ومن جملتهم القضاة وقواد الجيش ، وصغار الضباط والموظفين ، ويسمى هذا الترشيح بالبيعة ؛ وكانت مراسيمها أن يجعل المبايع يده فى يد الأمير ويعاهده على الطاعة والولاء ، وكان العمال وكبار الموظفين يأخذون البيعة على من يأتى بعدهم . ولكى تصطبغ التولية بالصبغة الشرعية كانت تجدد عند مبايعة ولى العهد بالخلافة . ويصف لنا المؤرخ[1] الأندلسى المشهور إحدى هذه الحفلات فى قرطبة وصفاً شيقاً يدلنا على أنها فى معظم تفاصيلها كانت صورة طبق الأصل لمراسيم بلاط الخلافة فى بغداد فيقول : « كان الخليفة يجلس على سرير الملك فى قبة التاج المذهبة ، وكانت تمتلئ جميع الأبهاء على رحبها بكبار رجال الدولة الذين يحق لهم حضور مجالس الاحتفال ، وكانت البيعة تبدأ أولا بالأمراء الذين يتقدمون إلى العرش ، ويقرأون صحيفة البيعة « ويلتزمون الأيمان المنصوصة بكل ما انعقد فيها » ، ويبايع بعدهم الوزراء وأولادهم ، ثم أصحاب الشرطة وطبقة أهل الخدمة ؛ وبعد أن يتم ذلك يصطف

(١) المقرى .

إخوة الخليفة والوزراء والأشراف فى شكل دائرة على جانبى العرش ، ثم يقف الحاجب بالباب ويأخذ البيعة من الناس أثناء دخولهم » .

الخلافة

كانت مبايعة الخليفة تكسب انتخابه صبغة قدسية ، وكانت تلقى على شخصه هالة روحانية لا نستطيع — ونحن فى العصر الحاضر تحيط بنا ظروف تختلف عن الظروف الغابرة — إدراك مداها إدراكا جليا ، وكان مما يزيد فى روعة تلك القدسية الصلاة التى كانت تقام فى جوامع الحرمين بالدعاء للخليفة الجديد ؛ إقراراً بالقول المأثور « صوت الشعب من صوت الله » (Vox Populi Vox Dei) ، وقد كانت تلك الصبغة الروحانية التى تقترن بالبيعة مبنية على الفكرة القائلة : « بأن جميع القوانين والأحكام التى يسوس بها الخليفة أمته هى من صوت الله ، وتعرف « بإجماع الأمة » ، فإذا ما انتخب الشعب — بالإجماع أو شبه الإجماع — زعيما روحياً ، ورئيساً للمسلمين اقترن نفوذه الروحى بالرضا السماوى ، وأصبح أمير المؤمنين مصدر الحكومة الشرعية ، وله وحده حق تعيين الولاة وتفويضهم النظر فى الأحكام أو الإمامة فى الصلاة . وكان من نتيجة تغلغل هذا النفوذ الدينى فى قلوب الناس أن كان السلاطين والملوك أمثال محمود ملك غزنة يلتمسون من الخليفة — حتى بعد تدهور شأن الخلافة العباسية وزوال مجدها الزمنى — أن يجهزهم بالعقد التقليدى ، ذلك أن مصادقة الخليفة كانت تصبغ سلطة هؤلاء الملوك بالصبغة الشرعية ، وتسم أى ثائر ضدهم بميسم الكفر والزيغ ، أما هاته المصادقة فكانت عبارة عن عقد وتشريف يتألف غالباً من عمامة منضدة بالجواهر وسيوف وأعلام .

الإدارة الحكومية

أما النظم الإدارية التى استحدثت فى عهد الخلافة العباسية وأخذت بها الدول الأخرى التى انفصلت عنها فيعزى الفضل فى إنشائها إلى عبقرية المنصور ؛ ويمكننا أن نقول إن الحكومة فى عهد الدولة الأموية كانت حكومة استبدادية (autoucracy) يخفف من شدتها حرية الرأى المأثورة عن عرب الصحراء ،

أو العلماء ، أو الأتقياء الصالحين الذين كانوا بتلاوة آية من آيات الذكر الحكيم أو الاستشهاد ببيت مشهور يلينون من شكيمة الخليفة ، ويخففون من حدته . وقد ظلت الدولة العباسية فى أثناء حكم الخلفاء الخمسة الأولين حكومة استبدادية بالرغم من المجلس الاستشارى غير الرسمى ، الذى كان يتألف من الوزراء وأفراد الأسرة المالكة البارزين ؛ وفى الحق كان الخليفة هو مصدر جميع السلطات ، وعنه تصدر جميع الأوامر الخاصة بشؤون الدولة ؛ وكان الوزير فى الواقع هو نائب الخليفة ويستعمل السلطة المطلقة باسمه ، ويهيمن على جميع الرسائل الرسمية ، كما كان يشرف على إيرادات الدولة ومصروفاتها ، وعلى تعيين الموظفين وعزلهم ؛ وصفوة القول كان بمثابة المندوب المفوض الذى يجمع فى شخصه رئاسة الإدارتين العسكرية والمدنية ، كما كان إلى جانب ذلك يؤدى أعماله الاعتيادية من مساعدة الخليفة فى تصريف الأمور إلى إسداء المشورة إليه .

تلكم هى واجبات الوزراء فى أوائل العهد العباسى ، ولا مشاحة أنهم كانوا يستمدون السلطة من الخلفاء ، ويدعون بأنهم إنما ينفذون أحكامهم . ولكن لم يمض طويل وقت حتى غدت تلك الواجبات من الخطورة بحيث لم يستطع شخص واحد القيام بها بمفرده ، فأصبح من الضرورى الاستعانة ببضع موظفين آخرين يكل إليهم إدارة الدوائر العديدة على أن يكونوا ملحقين بشخصه . وفى عهد المأمون تطورت الحكومة الأتوقراطية إلى حكومة دستورية ، وأنشئ لأول مرة مجلس شورى نظامى للدولة يمثل جميع الطوائف التى تعترف بسلطان الخليفة وأصبح لنواب الأمة مطلق الحرية فى إبداء ما يعن لهم من الآراء ، ويلوح أنه لم يحل قط بينهم و بين حرية التعبير والمناقشات .

الحكومة الدستورية فى عهد المأمون

كذلك استحالت تلك المجالس فى العهود الأخيرة — حينما فقد الخلفاء السيادة الزمنية واعتمدوا فى بسط نفوذهم على مركزهم الروحى — إلى مجمع دينى ولكن لم يلبث آل بويه والسامانيون والسلجوقيون والأيوبيون أن أنشأوا برغم

ذلك مجالس ينتظم فى عقدها نواب يمثلون الأمة بعض التمثيل . ويحدثنا المؤرخون أن مجلس صلاح الدين الأيوبى كان ينعقد بانتظام سواء برئاسة السلطان نفسه أو برئاسة وزيره « القاضى الفاضل » للنظر فى شؤون الدولة ، وكان أعضاء ذلك المجلس يصحبون السلطان حتى فى أثناء الحروب والغزوات .

وفيما عدا «الأمين» السيئ الحظ ، كان الخلفاء الثمانية الأول من خلفاء الدولة العباسية يمتازون بكفاية منقطعة النظير ، ويسيطرون تمام التسيطر على الولاة فى أنحاء الإمبراطورية ، حتى أصبح من السياسة المتبعة وقتئذ عدم إبقاء أى والٍ أو حاكم فى منصبه ردحاً من الزمن ، كما كان للخلفاء مكاتبون سريون فى الحواضر العديدة لموافاتهم بتفاصيل الحوادث التى كانت تقع يومياً فى مناطقهم .

كذلك كان يقوم صاحب البريد[1] فى بعض الأحيان بمهمة جمع الأخبار ؛ كما كان يوجد بجانب هؤلاء الوكلاء والمندوبين الرسميين هيئة كبيرة من المخبرين أو (الشرطة السرية) فى جميع أنحاء الإمبراطورية لمراقبة شؤون الناس مراقبة دقيقة ؛ وقد قيل إن أعمالهم كانت تمتد أحياناً إلى الممالك الأجنبية ، كما حدث فى أيام المهدى والرشيد والمأمون والمعتصم الذين أوفدوا المخبرين السريين إلى بلاد الروم وغيرها من الممالك لأجل موافاتهم بكل حركة من حركات البراطرة والملوك ؛ وكانوا يستخدمون هؤلاء المخبرين من كلا الجنسين فقاموا جميعاً بأداء واجباتهم — على ما يلوح — أحسن أداء . ولكن يظهر أن هذه الوظائف قد ألغيت فى عهد استبداد الحرس التركى وانتشار نفوذ آل بويه وقت أن كان الخلفاء آداة صماء فى قبضة القواد العسكريين ؛ ولكن سرعان ما أعيد النظام القديم حينما استردوا بعض نفوذهم الزمنى . ويقال إن الخليفة « الناصر لدين الله » كان

---

(١) كان يسمى أيضاً بصاحب الأخبار .

مطلعاً على كل شاردة وواردة تقع فى بلاده والبلاد المجاورة لها ، بحيث اعتقد الناس أن له اتصالا بالجن[١] .

كان الخليفة — يتذرع كما هو الشأن فى الحكومات العصرية — بأشخاص لاصبغة رسمية لهم لاستخدامهم فى تلك المهام ، وكان ينتخبهم من جميع الطبقات ، وخاصة من طبقة التجار والباعة المتجولين الذين كانوا يوافونه بالتقارير الوافية عما يقع من الحوادث مهما قل شأنها . ولما استقل العمال بإماراتهم واقتصرت الخلافة على السيادة الدينية فحسب تحولت وظائف هؤلاء المخبرين إلى مندوبين ينوبون عن الخليفة فى بلاط نيسابور ومرو والموصل ودمشق ، شأنهم فى ذلك شأن سفراء « البابا » فى أواخر العصور الوسطى فى أوربا . ومما هو جدير بالذكر أن هؤلاء الوكلاء كانوا يصحبون الملوك فى الحروب ، كما أقاموا فعلا فى معسكرات ألب أرسلان ، والملكشاه ، ونور الدين محمود ، وصلاح الدين ، وغدوا يؤدون أعمالهم بنشاط عجيب ، حتى أصبحوا يتدخلون بعض الأحيان فى تدبير شؤون الإمارات كما حدث فعلا فى أواخر عهد الدولة الأيوبية ، حيث حسم أحدهم الخلاف الذى استعر أواره بين الأمراء المتنازعين[٢] .

كذلك كان الملوك يعينون فى بلاط الخليفة مندوبين عنهم ، ويطلقون عليهم اسم « شاهناس » لمراقبة حركات خصومهم ، إذ كان التنافس على بسط النفوذ على البلاط الخلافى — مصدر جميع السلطات الشرعية — قد اشتد فى بغداد كما حصل فى روما البابوية ، كذلك كانوا يعينون سفراء عنهم فى واسط والبصرة وتكريت وغيرها من الحواضر المهمة .

السياسة

لقد كان من أهداف الدولة العباسية فى أوائل عهدها توطيد دعائم

---

(١) الذهبى .

(٢) يقول لنا أبو الفداء : إن مندوب الخليفة حسم ذات مرة الخلاف الذى نشب بين أبناء الملك المعظم .

الإمبراطورية ، وتحقيقاً لهذه الغاية أقلع الخلفاء عن الغزو والقيام بفتوحات جديدة ولهذا لم يبعث الخلفاء بالجيوش إلى مصر العليا والديلم وكابول إلا لقمع فتن القبائل المتوحشة ، التى كانت تعيث فسادا فى تلك الأصقاع . أما الحروب التى اشتعل أوارها مع الروم فلم يكن مبعثها إلا نكث الأخيرة بالعهود .

الإدارة

وكانت الإدارة تسير على أسس منظمة تضارع أنظمة الممالك الحديثة ، ويمكننا أن نقول إنها كانت من بعض الوجوه أرقى مما عليه الآن بعض الدول العصرية ، إذ كانت أبواب جميع المناصب مفتوحة أمام الجميع على السواء المسلمين منهم واليهود والمسيحيين والهنود ، وليس أدل على الفرق بين عهدى الدولة العباسية والدولة الأموية من كثرة تشكيلات الدولة العباسية ، تلك التشكيلات التى أخذت بها الدول الإسلامية المتعاقبة وسارت على نمطها .

الأمراء والعمال

ولم تختلف إدارة الولايات فى العهد العباسى عنها فى عهد الدولة الأموية ، إذ كان يقوم بإدارة تلك الولايات أمراء[1] يعينهم الخلفاء ، غير أن سلطتهم كانت محدودة ، فلم يكن المنصور يحتفظ بخدمات أى أمير فى ولاية واحدة لمدة طويلة من الزمن ، وإذا ما عزل الخليفة أحد الولاة كان أول مايقوم به هو التحقيق معه ، ومطالبته بتقديم حساب دقيق عن الأموال التى جمعها ، ولا تنسى أن أقل

---

(١) كانت الإمارة على أنواع ثلاث :

أولا — إمارة الاستكفاء ، أو إمارة التفويض ، وهى التى كان يسندها الخليفة لمن يتوسم فيه الكفاءة فيفوض إليه الإمارة ويجعلها عامة فى كل أموره . ويشتمل نظره فيها على سبعة أمور :

١ — تدبير الجيش . ٢ — النظر فى الأحكام وتقليد القضاة . ٣ — جباية الخراج . ٤ — حماية الدين والدفاع عن الحريم . ٥ — إقامة حدود الشرع . ٦ — الإمامة الصلاة . ٧ — تسيير الحج .

ثانياً — إمارة الاستيلاء ، وتسمى كذلك لأن الخليفة يضطر إلى توليته بعد أن يكون الأمير استولى على الولاية بالقوة .

ثالثاً — الإمارة الخاصة يكون فيها الأمير مقصوراً على تدبير الجيش وسياسة الرعية ، وليس له أن يتعرض للقضاء أو لجباية الخراج أو الصدقات . (المعرب)

ارتياب فى أمانته كان يؤدى به حتما إلى مصادرة أملاكه ، ووضعه تحت طائلة العقاب الصارم .

وفى عهد المنصور كان الأمراء والعمال محدودى السلطة ، غير أنهم فى عهد أخلافه انفسح لهم المجال للعمل والابتكار ، وقد كانوا فى ذلك الحين هم ورؤساء الإدارة وقواد الجيش معرضين دائما للعزل وفقاً لأهواء الخليفة ؛ أما السلطة القضائية فكانت تعهد إلى قاضى الولاية الأكبر ، الذى كان يساعده قضاة فى شتى المدن . ويحدثنا المؤرخون أن بعض الأمراء كانوا قد نالوا امتيازات خاصة على أثر خدمات قاموا بها للدولة أو لولائهم الخاص للخليفة ؛ ومثال ذلك أن أفريقية الغربية فيما وراء صحراء ليبيا مع جزيرة صقلية كانت فى عهد السفاح تؤلف حكومة واحدة شبه مستقلة يرأسها عبد الرحمن بن حبيب ، بينما كانت مصر يحكمها أبو العيون المشهور بإخلاصه للخليفة ؛ أما بقية أجزاء الإمبراطورية فكانت تتألف من الجزيرة وأذربيجان وأرمينيا والمدينة ومكة واليمامة واليمن والكوفة وما جاورها (السواد) والبصرة ، والبحرين ، وعمان ، وعراق العجم ، وخراسان وبلاد ماوراء النهر ، والسند ، والبنجاب ، والأهواز ، وجنوب فارس ، وإمارة الموصل ، والشام ؛ وقد فصل السفاح فيما بعد فلسطين عن الشام ، واستعمل عليها أميراً مستقلا . غير أن الرشيد عدّل التقسيمات الإدارية ، وفصل تخوم الشام وكليكيا عن إمارة الجزيرة وقنسرين وجعلها إمارة واحدة وأطلق عليها اسم « العواصم » ؛ وعند ما كان الخليفة يستعمل أميراً من أمراء البيت المالك على إحدى تلك الولايات كان يعين معه ضابطاً كبيراً يكون له بمثابة المستشار ، وينوب عنه فى غيابه . وكان أمير العواصم — الذى اتخذ طرسوس حاضرة له — مكلفاً بحراسة التخوم والممرات الجبلية . ولما كان الرشيد — كجده — مولعاً بتشييد المدن ، فقد أسس طرسوس وأدنه ومرعش وعدة مدن أخرى ، وأقام فيها الحاميات القوية ، كذلك بنى المنصور مدينة المصيصة .

الإمارات

الوزير

وبالرغم من أن منصب الوزير[1] كان من جملة مناصب دولة الفرس ومعروفا عند العرب ، إلا أنه لم يسند رسمياً لأحد قبل العهد العباسى ، كذلك لم يفقد أهميته أو يستبدل عنه بمنصب أمير الأمراء إلا بعد اضمحلال نفوذ الخلافة وكان « بنو بويه » حينما استفحل أمرهم يسندون هذا المنصب إلى سكرتيرهم ، والمعروف أنهم لم يتركوا للخليفة إلا كاتبا باسم رئيس الرؤساء ، غير أن الخلفاء عندما استردوا نفوذهم الزمنى فى أيام السلاجقة أحيوا هذا المنصب من جديد .

أستاذ الدار

كان « أستاذ الدار » أو « ناظر القصر » شخصية لها خطرها وأهميتها ، وفى عهد الخلفاء الضعفاء استأثر أمير الأمراء بهذا المنصب علاوة على وظيفته الأصلية كذلك لم يتردد أمراء آل بويه من تلقيب أنفسهم بهذا اللقب ، ولكن عندما فقد الخلفاء نفوذهم تماماً انحطت وظيفة « أستاذ الدار » إلى ما يدل عليه مدلولها ؛ ويقال إن الخليفة « المستنجد » عهد بهذا المنصب بعد انحطاط شأنه إلى عبد الله ابن المظفر ومن بعده إلى ابنه عماد الدين حفيد رئيس الرؤساء .

السلطان

وكان الواثق أول من لقب قائده « أشناص » بلقب السلطان ، ووضع على مفرقه تاجا مرصعاً ، وقلده قلادة وسوارين ؛ ويلوح أن هذا المنصب بقى مهملا حتى تأسست دولة آل بويه فأخذ الخلفاء يقلدونهم ويحتفلون بتوليتهم احتفالا رائعاً حيث كان يلبس الأمير حلة حريرية مزركشة ، ثم يتوجه الخليفة بنفسه تاجا مرصعاً وسوارين ، ويقلده سيفين ، ودلالة على حصر السلطة العسكرية والمدنية فى شخصه كان يعقد له لوائين ، أحدهما مزركش بالفضة على مثال ما يمنح للأشراف ، والآخر بالذهب على شاكلة ما يعطى لأولياء العهد ، وكانت وثيقة التولية تقرأ فى حشد حافل ، ومن ثم يلثم السلطان يد الخليفة وينصرف .

---

(١) قال ابن خلكان : « لم يكن قبل أبى سلمة حفص بن سليمان الهمدانى وزير « أبى العباس السفاح » من يعرف بهذا النعت لا فى دولة بنى أمية ولا فى غيرها » .
(المعرب)

لم يكن لقب السلطان مع ذلك مقصوراً على أمراء آل بويه فحسب ، بل كان الخليفة يسند هذا اللقب أيضاً إلى الغزاة الفاتحين أمثال محمود غزنى وطوغرل وألب أرسلان ، والملكشاه ، وصلاح الدين ومن إليهم ، وعندما كان الخليفة يمنح هذا اللقب لأحد الأمراء كان يغدو وراثياً على شرط أن يقدم إليه الأمير عند التولية طلباً رسمياً ، وكان الخليفة بطبيعة الحال يوافق على التعيين ويخلع عليه التشريف .

لقب الملك

أنشأ الخليفة لقباً جديداً أطلق عليه اسم « الملك » وكان يمنحه أحياناً مع لقب السلطان ، ويمنحه أحياناً أخرى من غيره . ولكنه كان إذا ما أنعم به على أحد قرنه عادة بعبارة تتناسب وصفات الملك البارزة ؛ وأول من أنعم عليه بهذا اللقب هو « نور الدين محمود زنكى » الذى لقب « بالملك العادل » .

الوزارة

يقسم علماء التشريع الإسلامى والاقتصاد السياسى الوزارة فى العهد العباسى إلى وزارتين :

(١) وزارة تفويض . (٢) ووزارة تنفيذ .

فوزارة التفويض هى أن يستوزر الخليفة شخصاً يفوض إليه تدبير الأمور برأيه وإمضائها على اجتهاده[١] ، وله أن يقوم بأى تدبير على أن يعلم الخليفة به فيما بعد ، ولم يكن قد وجد هذا المنصب فى عهد السفاح ولا المنصور ولا المهدى .

أما وزراء التفويض فيعرف منهم فى زمن الرشيد « جعفر البرمكى » ، وفى زمن المأمون « الفضل بن سهل » ، ولم يكن يتمتع وزير التنفيذ بمثل تلك السلطة الواسعة التى كان يتمتع بها وزير التفويض ، إذ لم يكن يصدر شيئاً عن اجتهاده إنما كان عمله مقصوراً على تنفيذ أوامر الخليفة ، كما كان من واجباته أن يلم إلماما

---

(١) يتولى وزير التفويض كل شىء يمضيه عن الخليفة إلا ثلاثة أشياء وهى :
أولا — ولاية العهد . ثانياً — ليس للوزير أن يعزل من قلده الخليفة .
ثالثاً — للخليفة أن يستعفى الأمة من الإمامة وليس ذلك للوزير .

صحيحاً بشؤون الإدارة والضرائب وأحوال الولايات واحتياجاتها ومطاليبها ، وكان الذميون يسمون إلى هذه المرتبة ، غير أن المتدينين لم يكونوا ينظرون إلى هذا التعيين بعين الرضا[١] .

كانت مراسيم التعيين بالغة حد الروعة والبهاء ، فكان من يستوزره الخليفة يأتى إلى القصر بعد أن يصله الكتاب الرسمى الذى كان يحمله إليه أميران من أمراء الدولة ، وعند وصوله إلى باب الحجرة كان يقدمه الحاجب إلى الخليفة وبعد أن يؤدى الطاعة كان يتحادث معه قليلا ، ثم يذهب إلى حجرة أخرى حيث يلبس التشريف ، ثم يعود فيقبل يد الخليفة وينصرف إلى الديوان ممتطياً فرساً مطهما ، وكان يسير بين يديه كبار الموظفين والجيش والأمراء وموظفو البلاط وخدام الخليفة والحجاب ، وعند مايصل إلى ديوانه كان يستقبل استقبالا حافلا ويقرأ عليه مرسوم التعيين[٢] .

ديوان العزيز

كان مجلس الخليفة يسمى « بديوان العزيز » كما كانت الحكومة العثمانية تسمى بالباب العالى ، وكان يرأس المجلس الوزير الأكبر ، ولهذا سمى الوزير « مجلس العزيز[٣] » . ويمكننا أن نقول إن إدارة الدولة فى العهد العباسى بتقسيماتها الفعالة وإشرافها الدقيق لم تكن لتقل شأنا عن أحسن النظم العصرية وفيما يلى أسماء الدواوين الرئيسية للدولة :

---

(١) لم يكن هذا الشعور معروفا عند العرب إذ كان لأسد الدولة من آل بويه وزير مسيحى اسمه (نصر بن هرون) وكان يتمتع بنفوذ واسع ، كما أن الفاطميين فى مصر استوزروا بعض اليهود والمسيحيين .

(٢) من جملة الوزراء المشهورين أبو أيوب المروانى ، وربيع بن يونس وزير المنصور وجعفر وزير الرشيد ، والفضل والحسن وزيرا المأمون ، وفخر الدولة بن طاهر وزير المقتدى ، والقائم بن هبيرة وزير المستنجد ، والعميد وزير طغرلبك ، ونظام الملك وزير ألب أرسلان وملكشاه ، والقاضى الفاضل وزير صلاح الدين .

(٣) كان رؤساء الدواوين المختلفة يسمون بالوزراء ولكنهم كانوا أقل درجة من الوزير الأكبر الذى كان فعلا رئيس الإدارة ، وكان يعرف رئيس الوزراء بالوزير الأعظم أو الصدر الأعظم .

دواوين الدولة

ديوان الخراج — ديوان الضياع السلطانية (مكتب الخاصة الملكية) — ديوان الزمام (قلم مراقبة الحسابات) ديوان الجند — ديوان الموالى والغلمان — ديوان البريد — ديوان زمام النفقات — ديوان الرسائل — ديوان التوقيع — ديوان النظر فى المظالم — ديوان الأحداث والشرطة — ديوان العطاء أو مايشبه دائرة حسابات الجيش — وكان الإشراف على مصالح الذميين موكلا بديوان خاص يرأسه موظف يدعى كاتب الجهبذة[1] . وعلاوة على هذه الدواوين الرئيسية كان هناك بضع دوائر صغرى سواء فى الإدارة أو السياسة أو القضاء ، ومن جملتها ديوان العطايا ويسمى « بديوان المقاتيات » وآخر يشرف على أعمال الرى والجداول ويسمى « بديوان الأقرحة » ؛ وكانت فى مجموعها تنهض دليلا على أن الحكومة فى عهد الخلفاء أقل استبدادا ، وأقل تمسكا بالرسميات من الدولة البيزنطية ، كذلك كانت تتبع سياسة عدم التدخل فى شؤون الطوائف المختلفة ، ولعل الحكومة كانت تغالى أحيانا فى اتباع سياسة الحياد حتى ألحقت الضرر بمصالحها ، فقد كانت كل قرية وكل مدينة تقوم بشؤونها الخاصة إلى درجة كبيرة وكانت الحكومة العليا لا تتدخل إلا إذا نشبت اضطرابات أو رفض الأهلون دفع الخراج ، ومع ذلك كانت تراقب كافة الأمور المختصة بالزراعة مراقبة دقيقة وتشرف على تشييد الجداول وترميمها ، وعلى جميع أعمال الرى التى تتوقف عليها الحاصلات الزراعية ثم الخراج ؛ وقد كتب أبو يوسف قاضى قضاة الإمبراطورية فى عهد الرشيد كتابا عنونه إلى الخليفة يبين فيه أن من واجب الحكومة تشييد الجداول الجديدة على نفقتها الخاصة لتحسين الزراعة وتنظيف الجداول الحالية وترميمها ، والاشتراك فى التعاون مع الشعب فى تحمل نفقات الصيانة وتوزيع المياه ؛ ثم يوصى بعمل تشكيل شرطة نهرية ذات كفاية ممتازة ، والعمل على إزالة العقبات التى تعرقل الملاحة فى الأنهر الكبيرة وبالأخص فى دجلة والفرات .

(١) كان يسمى فى الدولة الأسبانية بكاتب الزمام .

ديوان الزمام

كان من أهم التدابير الفعالة لتمشية دولاب الدولة ديوان الزمام ، وقد أنشأه الخليفة المهدى فى المدن الكبرى ، وكان يشبه ديوان الخراج فى عهد الدولة الأموية باعتباره أكثر دوائر الدولة خطورة ؛ ومن مهامه جمع الخراج فى العراق أغنى ولايات الإمبراطورية ، وسك حساب الضرائب فى الولايات الأخرى ، وجمع الضرائب عينا .

ديوان الرسائل

وكان ثمة دائرة أخرى تسمى « بديوان الرسائل » وكان رئيسها — الذى كان يعتبر من أجل كتاب السر شأنا — يضطلع بتحرير المراسيم ووثائق التولية والعقود والرسائل الرسمية والسياسية ، وكان بعد أن يرفعها إلى الخليفة وتقترن بموافقته يختمها بالشمع الأحمر . ثم يوشحها بالتوقيع الخلافى ؛ كذلك كان يتولى أيضاً تصحيح وختم الكتب الرسمية بنفسه ، كما كان يحضر المجالس العامة التى كان يرأسها الخليفة لسماع المظالم والنظر فى شكاوى الناس ، ويقوم بتسجيل ما يعن للخليفة من الملاحظات على الطلبات والالتماسات ، وكان غالبا ما يسلم إلى صاحب الشكوى نسخة من أوامر الخليفة على أن يحتفظ هو بالأصل فى سجلات الدولة .

كذلك كانت طبيعة العمل وأسلوب التحرير يتطلبان اختيار كاتب السر وسائر الكتاب من أهل العارضة والبلاغة ومن أرقى الطبقات الاجتماعية . وكان يلى ذلك المنصب ديوان التوقيع وهو أشبه « بمكتب الختم » فى عهد الدولة الأموية ، وكان يتولى رئيسه تحرير الأجوبة المناسبة وتسجيلها وتذييلها بالختم الملكى ، كما كان يحليها بشعار الخليفة أو بآية من آيات الذكر الحكيم .

ديوان البريد

وكان يعين فى حواضر الولايات صاحب بريد مهمته الإشراف على المؤسسات البريدية ، ولم يكن يقتصر عمله على مراقبة توزيع المكاتبات الرسمية فحسب ، بل كان يتعداها إلى موافاة الخليفة بكافة الأخبار والحوادث التى يمده بها أعوانه المنتشرون فى أنحاء الأقاليم ، وكان يشغل فى الواقع منصب وكيل الحكومة

المركزية ، ويقوم بجمع التقارير السرية عن أحوال الولاية وسير الإدارة وحالة الفلاحين ومزارعهم ، وتصرف السلطات المحلية ، ودار ضرب النقود ومبلغ ما يسك فيها من الذهب والفضة ، كذلك كان يراقب دفع رواتب الجنود ، ومما لا شك فيه أن الكتب الخصوصية كانت تنقل مع الرسائل الرسمية ، وتسلم إلى أصحابها .

لقد كان الغالب فى العرب اتخاذ الجمال وسيلة لنقل بريدهم ، فى حين كان الفرس يستخدمون الخيل والبغال لهذا الغرض . ويقال إن عدد مراحل البريد فى مستهل الدولة العباسية بلغ ٩٣٠ مرحلة ، ولا ريب فى أن عدد ما كان يستعمل من الخيل والجمال فى كل مرحلة كان عظيما ؛ إذ كثيراً ما كان يستخدم المسافرون تلك الدواب التماساً للسرعة ، كما كان يستخدم الأمراء وبطاناتهم وسائل البريد فى أسفارهم ، وحتى الجنود كانوا ينقلون من بلد إلى آخر على هذا النحو ، وقد كانت تعلق فى دواب البريد علامات فارقة[١] تميزها عن غيرها ؛ وبلغت نفقاتها وأثمانها ورواتب رجالها فى العراق وحده ١٥٤ ألف دينار أو ما يعادل الآن مائة ألف جنيه ، على حين كانت تبلغ فى عهد هشام الأموى أربعة ملايين درهما . وكان على صاحب البريد أن يرفع إلى الخليفة خلاصة التقارير التى كانت ترده من الجهات وسائر الأنحاء ، وبجانب ذلك كان يبت فى تعيين موظفى البريد فى الحواضر والمدن ، ويشرف عليهم وعلى دفع رواتبهم . وكانت تحفظ فى دوائر الحكومة معلومات بريدية دقيقة تشتمل على أسماء المحطات وبعد المسافات بين بعضها والبعض الآخر . ويقال إن استخدام الحمام الزاجل كان معروفاً عند اليونان والرومان[٢] ،

---

(١) كانوا يعلقون فى أعناقهم جلاجل أو سلاسل إذا تحركت سمعت جلبتها وتعرف عندهم بقعقعة البريد . (المعرب)

(٢) يقال إن « تورستينس » استخدم حمامة لنقل خبر فوزه فى الألعاب الأولمبية =

ولكنه استخدم رسميا لأول مرة فى عهد المعتصم عندما طيرت إليه أخبار أسر بابك الخرمى[1] ، ثم لم يلبث أن انتشر استعماله فى الأمور البريدية العادية ؛ وكان نور الدين محمود يستخدمه للأغراض العسكرية ، كما أنشأ له فى كل محطة حظيرة خاصة .

ديوان عرض الجند

وفى ذلك العهد أنشئ ديوان يسمى « بديوان العرض » ، وكان متصلا أو بالأحرى ملحقاً بديوان الحرب . أما دار الأسلحة فكانت مسندة إلى ضابط خاص يسمى « بالمشرف على الصناعات بالمخزن » ، وكان كل ديوان يعهد بإدارته إلى مدير يسمى بالرئيس أو الصدر ، أما التفتيش فكان يقوم به مفتشون يسمون « بالمشرفين » أو « النظار » . وكان مفتش الرى والزراعة يسمى « بمشرف الأقرحة » ، ومفتش الضرائب التى تدفع عيناً « بمشرف الإقامات المخزنية » ؛ ومفتش مخازن الحكومة « بالمشرف بالمخزن » ، ومدير الأعطية « بناظر ديوان المقاتيات » ؛ أما نائب رئيس الحسابات فكان يسمى « بالنائب عن ديوان الزمام » . وبجانب تلكم المناصب كان ثمة منصب يسمى « بمشرف المملكات » ، ويضطلع من يتولاه بالتفتيش من حين لآخر على دواوين الدولة ورفع التقارير الوافية عنها إلى الخليفة . وكان ترتيب المناصب من حيث الأهمية والخطورة على النحو التالى : الوزير فالحاجب ، ثم رؤساء الدواوين ، فقاضى القضاة ؛ ويليهم فى المرتبة رئيس الحرس ، ثم كتاب السر الخ . وكان الحاجب يقوم[2] بتقديم السفراء والأمراء والأعيان المثول بين يدى الخليفة ، ولهذا كان يتمتع بنفوذ عظيم .

الشرطة

كان بكل مدينة شرطة خاصة برتب عسكرية خاضعة لرئيس يسمى «صاحب

= إلى والده ؛ ويقال أيضاً إن هريتوس وبروتس كانا يخابران بواسطة الحمام أثناء حصار « موديا » .

(١) المسعودى .

(٢) أسند هذا المنصب فى عهد المقتدى إلى أبى غالب الأصبهانى ، الملقب بتاج الرؤساء .

الشرطة » ، وهى تختلف — كما كان الشأن فى العصر الأموى — عن الشرطة المدنية فى الواجبات التى تقوم بها ، وتنقسم من حيث الاختصاص إلى فرق أو أقسام على حسب أحياء المدينة ، وكانت كل فرقة منها تقوم بحماية أرواح وأملاك سكان منطقة معينة ، وكانوا يسمون ليلا بين المنازل والشوارع برئاسة ضباطهم وتدفع لهم رواتب حسنة ، ومن هذا ترى أنهم كانوا يقومون بأعمالهم بكل أمانة وإخلاص ؛ وكان منصب رئيس شرطة بغداد يعادل مرتبة الحاكم أو الوالى ، وقد شغل المدعو طاهر هذه الوظيفة فى عهد المأمون حيناً من الزمن حتى استعمل على خراسان . وقد غدا هذا المنصب فى أواخر العهد العباسى يعتبر بمثابة ترشيح للوزارة .

الحسبة

كان الموظف الذى يشغل هذا المنصب يسمى « بالمحتسب » وهى وظيفة أنشأها المهدى ، وظلت من جملة التشكيلات التى أخذت بها الممالك الإسلامية فيما بعد ، وكان يضطلع المحتسب بمراقبة الأسواق ، وحمل الناس على المحافظة على الآداب ، كما كان يطوف مع توابعه فى الشوارع ليلا ونهاراً للتأكد من تنفيذ تعليمات الشرطة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ومعاقبة من يحاول الغش فى المقاييس والمكاييل والموازين . ويذكر لنا أبو الحسن الماوردى[1] أن الحسبة درجة وسط بين القضاء والقوة التنفيذية[2] .

نقابة التجار

وفى ذلك العهد أنشأ التجار لأول مرة نقابة مسؤولة عن مراقبة المعاملات التجارية ومنع التدليس ؛ وكان رئيسها ينتخب من بين الأعضاء الممتازين ويسمى « برئيس التجار » كما كان يسمى أعضاء النقابة « بالأمناء » . ولم يقتصر الأمر على إنشاء تلك النقابات فى المراكز التجارية فحسب ، بل أنشئت أيضاً فى معظم الحواضر مجالس تسمى « بديوان الشورى » ، وكان ينتخب أعضاؤها

(١) فى كتابه الأحكام السلطانية .

(٢) هى واسطة بين القاضى وصاحب النظر فى المظالم . (المعرب)

من أعيان المدينة ، ومن بعض الأشخاص الذين يرشحهم الوالى أو الخليفة تحت رياسة « الصدر » الذى ينتخبه الأعضاء ، ومن هنا يتضح كيف كانت الحكومة المركزية تبث فى الرعية روح الحكم الذاتى ، وتشجع المؤسسات البلدية .

وقد لاحظ مؤلف (Culture under caliphate) أن العالم الإسلامى لحسن الطالع لم يعرف البيروقراطية المطلقة ، إذ كانت الإدارة تسير على أبسط النظم ولم يكن هناك ما تفرضه السلطة العليا على الأهلين سوى دفع الضرائب ، ويمكننا أن نضيف إلى هذا القول بأنها كانت أيضاً تراقب أعمال الرى مراقبة دقيقة ، وليس أدل على عدم تدخل السلطة العليا فى شؤون المدن من النظام الذى كان متبعاً فى فارس ، حيث كانت تقوم كل مدينة بشؤونها الخاصة إلى درجة كبيرة ، وتجبى الضرائب كما تريد ، على أن تدفع الخراج المعين للدولة ؛ وقد كانت السلطة العليا فوق ذلك تستشير الأمراء عند ما تفكر فى فرض ضرائب جديدة أو حينما ينشب خلاف بين المدن المتجاورة .

وقد كانت هاته المدن تؤلف إمارات شبه مستقلة يكاد يشبه وضعها وضع المدن الحرة فى أوروبا ، فكانت مساحة بلخ وملحقاتها تزيد على العشرة فراسخ وتحوطها الأسوار لحمايتها من الاعتداء الخارجى ؛ وكانت تضارعها فى الفخامة صغد وسمرقند وهراة وبخارى وخوارزم[1] والرى وهمدان ، وبعض المدن الأخرى ، تلك المدن التى غدا أمر بلدياتها من الخطر بحيث أخذت تفرض نفوذها على ثقافة الشعب واتجاهاته ؛ أما الحكومة المركزية فقد كانت تكتفى بتدخلها بتعيين القاضى ، وكبار الموظفين والحسكام الذين كانت تختارهم من أعيان الجهة ؛ وقد كان منصب الحاكم من الأهمية بحيث كانت تختار له أحيانا أميراً من أمراء البيت المالك .

سبق أن أتينا على ذكر تشييد الخانات ودور الاستراحة وحفر الآبار على

(١) مدينة الفيل .

طول الطريق الممتد من مكة إلى بغداد ، ومن بغداد إلى المدن المهمة الأخرى حيث كان المسافرون يبيتون ليلا ويتزودون بالماء . كما أنشأت الحكومة — لأجل حماية الحجاج من اعتداء البدو — منصباً هاماً يسمى « برئيس الحج » (أمير الحج) الذى كان يصطحب الحجاج إلى البلاد المقدسة فى قوة من الجيش . أما إدارة العشائر الرحالة والإشراف على شؤونها فكانت مسندة إلى موظف كبير يسمى « بأمير العرب » ، ويعتبر مسؤولا عن سلوكهم والنظر فى شؤونهم .

أمير الحج

كانت إدارة القضاء على جانب عظيم من الخطورة ، وكانت كل القضايا المدنية لغير المسلمين توكل لقضاتهم ورؤساء دياناتهم ، أما المسلمون فكان يفصل بينهم القضاة ، وكان فى كل حاضرة قاض ينوب عنه قضاة فى النواحى التابعة للمدينة ، وكان قاضى بغداد الأكبر يسمى « بقاضى القضاة[1] » ، وهو فى الواقع رئيس قضاة الإمبراطورية ؛ وتسهيلا لأعمال القضاة أنشئت وظيفة أخرى تشبه ما يسمى فى العصر الحاضر « بكاتب العدل » .

إدارة القضاء

وكانت القضايا الجنائية تعهد على ما يظهر إلى صاحب المظالم . أما المحكمة العليا ، فكانت تسمى « بديوان النظر فى المظالم » ، وكانت تعقد جلساتها برئاسة الخليفة نفسه — وينوب عنه فى غيابه أحد كبار الموظفين — وأعضاؤها قاضى القضاة والحاجب وكبار رؤساء الدواوين ، كما كان يدعى إليها بعض رجال الإفتاء . ومما لا ريب فيه أن هذه المجالس ملأت فراغا كبيراً فى عالم القضاء فضلا عن أنها ساعدت على تنفيذ قرارات المحكمة التى كانت تصدرها بحق العظماء ؛ ولم يكن أحد يجرؤ على عدم الخضوع إلى قراراتها إذ لم يكن أحد من القوة بحيث يستطيع التخلص من عقابها . وبدهى أنه لم تنشأ محكمة عليا منظمة إلا فى عهد نور الدين محمود ، الذى كان أول من أسس داراً للعدل وجمع فيها المحاكم كافة ، ونظم القضاء وأصلحه بعد أن كان قد تعطل فى زمن انحلال

(١) كان أبو يوسف أول من تقلد هذا المنصب .

الخلافة العباسية ، وكان من العادة المألوفة ألا تسمع المحاكم شهادة الشهود إلا إذا كانوا متصفين بحسن الخلق ، وطيب الأحدوثه ، ولكن كثيراً ما كان يساء استعمال ذلك الشرط الحكيم ، شأن غيره من الشروط الأخرى التى يبتدعها عقل الإنسان .

الزراعة

كانت الولاية المحصورة بين نهرى دجلة والفرات تعتبر أخصب بقاع الإمبراطورية على وجه الإطلاق ، ولما كانت تلك المنطقة تضطلع بإدارتها الحكومة العليا مباشرة فقد نالت حظا وافراً من العناية ، وتحسنت زراعتها وامتدت بها شبكة واسعة النطاق من الترع والمصارف بحيث « أصبح ما بين دجلة والفرات سواداً مشتبكا غير مميز[1] » ، ورشحت المستنقعات بنظام ترشيح دقيق ، وحفر المهدى جدولا فى منطقة واسط ، كما حفر أحد أعمام المنصور جدولا من الأنبار على الفرات إلى غربى بغداد ، وطفقت تمخر فى عبابه السفن الكبيرة ؛ وتفرع من جدول دجيل الذى يأخذ من المجرى الأصلى من تكريت عدة نهيرات لرى المناطق الواقعة فى شمالى بغداد ، ولم تحرم بقية المناطق الواقعة شرقى دجلة من مثل هذه العناية ، إذ أن كافة المسلمين يعتبرون ازدهار الزراعة وفلاحة البساتين من أول الواجبات التى يفرضها الدين . ويقول لنا المؤرخون : « كان العراق وجنوب فارس يبدوان فى ذلك العهد روضة غناء ، فكانت تلك الأقاليم — ولا سيما الإقليم الواقع بين الكوفة و بغداد — عامرة بالمدن الفخمة والقرى المزدهرة والضياع الجميلة . وقد وجه العرب جهدهم لفحص موارد البلاد المعدنية واستغلالها ، ونشطوا إلى استخراج الحديد والرصاص والفضة من فارس وخراسان وأسندوا إدارة المناجم إلى ملاحظين أكفاء ، كما استخرجوا الخزف والمرمر من تبريز ، والملح والكبريت من شمال فارس ، والقير والنفط من كورجيا » .

المصنوعات

كذلك كانوا يشجعون الصناعات فى العهد العباسى أيما تشجيع ، فاشتهرت

(١) الاصطخرى ٨٣ . (المعرب)

البصرة فى كافة أنحاء العالم المتمدن بصنع الصابون والزجاج ، وعظم شأن هاتين الصناعتين فى عهد المعتصم ، حتى شيد لها مصانع جديدة فى بغداد وسامرا وبعض المدن الأخرى ، كما أسس مصانع للورق فى عدة مدن ، وجلب لها الأساتذة والعمال من مصر التى كانت مشهورة عندئذ بهاته الصناعة منذ أقدم العصور ؛ كذلك أسست مصانع ملكية للتطريز فى المدن الفارسية الكبرى وتفوق العرب فى صناعة الحرير والأطلس والأنسجة الحريرية المشجرة والسجاجيد التى كانت تعرض فى الأسواق فى أحسن صنع وأتم إتقان . وليس أدل على تفوق العرب فى الصناعة من تلك المنسوجات النفيسة التى كانت الأنوال الهائلة تخرجها فى فارس والعراق والشام ، وقد امتازت الكوفة بكوفياتها الحريرية وغير الحريرية كما تفوقت خوزستان بمنسوجاتها ، وقد كانت المنسوجات الحريرية المشجرة الجميلة المصنوعة فى مصانع توستار وسجاجيد كوركوب النفيسة وحرائر سوس ، تحتل مكاناً سامياً فى أسواق العالم ؛ ومما يسترعى الانتباه أن مختلف الصناعات كانت قد شاعت فى سائر أنحاء الإمبراطورية ، فامتازت سوسانكرد بزركشة الدمقس بالذهب وصناعة الأنسجة الوبرية والسجاجيد والحرير المزركش المصنوع من دود القز لقصور السلاطين ، والحرير الخام والوبر ؛ وكانت تنسج العباءات النفيسة من حرير القز ، فبزت بذلك عباءات شيراز الصوفية المخططة ؛ كما اشتهرت المدن الغنية فى خراسان بصناعة الأنسجة الحريرية المزركشة والسجاجيد والبسط والستور والأغطية والمصنوعات الصوفية على مختلف أنواعها ، وعلى الجملة كانت لكل مدينة من مدن الإمبراطورية شهرة صناعية خاصة سواء فى المعادن أو الزجاج أو الصوف أو الحرير أو الكتان ، واشتهرت الشام بصنع الزجاج وشرعت تصدر فى مستهل القرن الثانى الهجرى الزجاج الملون المطلى بالميناء إلى كافة أنحاء العالم ، و بلغت فى نقشه بالذهب والألوان الأخرى درجة عظيمة من الكمال ؛ وقد ذكر لنا المؤرخون انتشار صناعة نوع من البلور المزخرف وما ينطوى عليه

من آيات الفن وضروب الجمال ؛ ويقال إن قدحاً من النفائس الفاطمية بيع وقتئذ بثلثمائة وستين ديناراً ، وكانت تعلق المصابيح البلورية المزدانة بالنقوش الجميلة والآيات القرآنية الكريمة أو الأحاديث النبوية الشريفة بالميناء ذات اللون الأبيض أو الأزرق فى الجوامع والسفن والقصور ، وكانت تصنع تلك المصابيح على مختلف الحجوم والأشكال . وتباع إما للاستعمال أو الزينة .

كذلك كانت البلاد غنية بالمنتوجات الخام فكان الأهلون يزرعون الشعير والحنطة والأرز والنخيل وأشجار الفاكهة والقطن كما وجهوا عنايتهم إلى صناعة الحلوى من الفاكهة ، واشتهرت الأهواز و بلاد الجبل بزراعة قصب السكر وأصبحت المصانع فى هذين الإقليمين تصدر قسما عظيما منه إلى آسيا وأوروبا ؛ وتأسست فى جندسابور جامعة اشتهرت فى كافة أنحاء العالم بالعلوم الطبيعية والأساتذة الذين طبقت شهرتهم الآفاق فى الطب ، ولعل تلك الجامعة كانت من أهم العوامل التى شجعت الصناعة والتجارة ، إذ كانت تمد أصحاب الحرف بما تتوصل إليه من أحدث المخترعات كعملية تكرير السكر التى عممتها فيما بعد على أسس تجارية فى خوزستان نفسها ، ومنها انتقلت كما انتقلت غيرها من الحرف إلى أسبانيا .

أما صادرات الإمبراطورية فكانت تشتمل على الشعير والحنطة والأرز والفاكهة وزهور مازندران المشهورة والسكر والزجاج والحرير والأقمشة الصوفية والكتانية والحريرية والزيت والعطور كماء الورد والزعفران وماء السوسن ونوار التمر والبومادة (دهان عطرى للشعر) وشراب العنب وزيت البنفسج وما إلى ذلك ، فى حين كانت الواردات تشمل التوابل والأدوية من الهند وجزائر الأرخبيل ، وكذلك خشب الصندل والأحجار الثمينة والمجوهرات والغاب الهندى والآبنوس والعاج .

وكانت فارسستان غنية بالمعادن كالملح والفضة والحديد والقصدير والنفط ، كما كانت « يزد » مشهورة بالفضة أيضاً .

الإيرادات أو الدخل

أما إيرادات الدولة فكانت تجبى من المصادر التالية :

(١) الخراج .

(٢) الأعشار أو ضريبة الدخل (العشر والزكاة والصدقة) .

(٣) أخماس المعادن والمرعى .

(٤) الجزية .

(٥) المكوس .

(٦) الملاحات والأسماك .

(٧) الضرائب التى تؤخذ من أصحاب الحوانيت لاستعمالهم المحلات العامة كالشوارع والميادين .

(٨) ضرائب الصناعة وغيرها .

(٩) ضرائب الكماليات .

(١٠) الجمارك .

وقد ألغى الواثق الضريبة الأخيرة تشجيعاً للتجارة البحرية .

ويقول فون كريمر : « من هذا كله نرى أن الماليين لم يكونوا من الجهل كما قد يتصور البعض » ، فكانت طبقة الفلاحين موضع رعاية الخلفاء العباسيين الذين كانوا يبذلون أقصى العناية لتخفيف الأعباء الملقاة على عواتقهم . ويقال إن المنصور ألغى ضريبة الحنطة والشعير التى كانت تدفع نقداً ، وأحدث نظام المقاسمة وهو أن يفرض الخراج على الأرض بنسبة مئوية من غلتها ، على حين أبقى الضريبة النقدية على المحاصيل الأخرى ؛ ولكن المهدى عند ما رأى أن الجباة يبتزون أموال الفلاحين ألغى الضريبة النقدية ، ونص على جعل المقاسمة بالنصف فيما يخص الأرض التى تسقى سيحاً أى بدون تعب ، أما إذا كانت الأرض

تسقى بالإرواء[١] الذى يتطلب شيئاً من النفقات ، فعندئذ تستوفى الحكومة ثلث المحصول ، وفى بعض الأحيان الربع ، وفى الأحيان الأخرى الخمس ، كذلك جعل خراج النخيل والكروم والأشجار على حسب المساحة ، فكانت تقدر قيمة المحصول ، ثم يؤخذ نصف غلتها أو ثلثها ، وكان يسمى هذا النظام « بالمقاسمة »[٢] تمييزاً له عن النظام القديم المسمى بالمحاسبة .

وفى سنة ٢٠٤ هـ (٨١٩ — ٨٢٠ م) أعاد المأمون تخفيض الخراج بأن جعله خمسين بدلا من النصف حتى فى أخصب الأراضى الزراعية . وكان يوجد فى بابل وكلدة والعراق والجزيرة وفارس كثير من الملاكين والفلاحين اللذين كانوا يدفعون ضريبة محدودة على أساس اتفاق كتب بينهم و بين قواد العرب فى إبان احتلال العرب لبلادهم ؛ وكان يتمتع بمثل هذه الامتيازات أهل القرى فى شمالى فارس وخراسان ؛ وعلى هذا نستطيع تقسيم الخراج إلى ثلاثة أقسام :

(١) المساحة (المحاسبة) وهى ضريبة معينة سواء أكانت تدفع نقداً أم من عين المحصول أم من كليهما .

(٢) المقاسمة : وتفرض على حسب كمية الغلة وتستحصل عيناً .

(٣) « المقاطع » : وهى ضريبة معينة تدفع على أساس الاتفاق أو الإيجار المعقود بين الحكومة والفلاح ، وكان معظم أرض الصنف الثالث من الضياع التابعة للحكومة ؛ وكثيراً ما كان الخلفاء يعفون الأهلين من الضرائب حتى فى أسوأ العهود وأشدها ظلما . ومثال ذلك أن المعتضد أعفى الناس من ربع الضرائب بتأجيل بدء السنة المالية من منتصف آذار إلى ١٧ حزيران ، كما يلوح أيضاً أنه منح إعفاء آخر بتأجيل موعد الضريبة إلى ٢١ تموز ؛ وإذا علمنا ما كانت

---

(١) يقول الماوردى والفخرى والبلاذرى : « فجعل المقاسمة بالنصف فى الأرض التى تسقى سيحاً أى بدون تعب ، وبالثلث فى الأرض التى تسقى بالدوالى ، وبالربع فى الأرض التى تسقى بالدواليب » . (المعرب)

(٢) لايزال هذا النظام مستعملا فى الهند .

عليه الإمبراطورية من ازدهار الصناعة والتجارة والثروة ، فلا بدع أن تبلغ إيرادات الدولة فى عهد الرشيد ٢٧٢ مليون درهم ، وأربع ملايين ونصف مليون دينار سنويا ، وفى عهد المأمون ستة آلاف دينار يوميا .

تنظيم جند العرب

وعلى أثر احتلال الشام اضطر العرب إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية الحدود الشمالية من هجمات الدولة البيزنطية ، ومع أنهم كانوا قد باشروا فعلا هذا العمل فى عهد عمر بن الخطاب ، واستمروا على تنفيذه فى عهد الدولة الأموية ، إلا أن تلك السياسة لم تتخذ لها شكلا منظما ثابتاً إلا فى عهد المنصور الذى وفق إلى احتلال جميع المراكز الواقعة على الحدود ، أو فى منتهى المفاوز الجبلية التى يخشى كمون الأعداء فيها ، فحصن طرسوس وأذَنَة والمصيصة ومرعش وملطية ، وأقام فيها حاميات قوية . ولما كان جيش الروم قد خرب مدينة ملطية سنة ١٣٣ هـ (٧٥٠ — ٧٥١ م) فقد أعاد المنصور بناءها سنة ١٣٩ هـ وأبقى فيها حامية مؤلفة من أربعة آلاف جندى كانوا يعسكرون فى ثكنات توفرت فيها جميع أسباب الراحة ، وكان يتناول الجندى الذى يعسكر فى تلك الأنحاء عشرة دنانير علاوة على المخصصات السنوية البالغة مائة دينار ؛ كذلك أمر « المنصور » بتشييد الحصون فى هراة بكليكيا و بطرة باللاذقية ، وعدة مدن أخرى فى أفروجيا وكبدوكيا ، وحصن مرعش ، و بنى طرسوس الواقعة على نهر البردان[1] ، وشيد قلعة الهاروتية على مقربة من مرعش ، كما أمرت الست زبيدة بإعادة بناء الإسكندرونة .

ذكرنا فيما سبق الإجراءات التى اتخذها الرشيد لصيانة الحدود ، ولاسيما عزل قنسرين عن المنطقة المؤلفة من أنطاكية ومنبج ودلوك ، وتنظيمها على أسس عسكرية جديدة ، و إقامة الحاميات فى جميع النقاط الخطيرة . أما الجنود الذين كانوا يعسكرون فى مثل تلك المراكز فكانوا يتناولون الأرزاق والمكافآت

(١) واسمه بالتركية قره صو . (المعرب)

علاوة على الأجور الاعتيادية ، وكان من جملة الواجبات التى يقومون بها هى حراسة الأسلحة ، وحفظ المهمات ورعاية الخيول ، وغالباً ما كانت تقطع لهم ولعائلاتهم الأرض لزراعتها . وتقول لنا الرواية العربية إن المأمون والمعتصم كانا يأخذان بهذا النظام ، غير أنه رؤى فيما بعد — على أثر غزوات الروم المتواصلة ، وأعمال الهدم والتخريب التى كانوا ينزلونها بالبلاد — أنه من الضرورى تعزيز تلك الأصقاع بسكان من المسلمين ، فنقلت قبائل برمتها من الولايات البعيدة إلى تلك الأقاليم . ويوضح لنا تاريخ العواصم الأدوار التى مرت على الدولتين اللتين طفقتا تشتبكان فى حروب داميـة شديدة مدة قرون ، ولعله لايوجد على وجه الغبراء — حتى على حدود الرين ، وسهول لمباردى تلك البلاد التى رويت كل بقعة منها بالدماء البشرية — مكان نشبت على أديمه معارك مروعة مثل ما نشبت على الأرض الواقعة بين الشام والأناضول ؛ ففى عهد الخلفاء الأمويين الذين عرفوا بالكفاية والنشاط توغل العرب فى داخل كليكيا وكبدوكيا ، ولكن الدولة البيزنطية فى عهد يزيد الثانى وخلفائه الضعفاء استردت المدن التى كان قد احتلها المسلمون ، بيد أنه ما طال الزمن حتى اكتسبت الإمبراطورية العربية بقيام الدولة العباسية حيوية جديدة ، فلم تلبث أن استردت العواصم ، واضطر الخلفاء العباسيون على أثر غزو الجيش البيزنطى ونقضه العهود إلى إرسال الجيوش الجرارة لقتالهم ، فكانت الغزوات السنوية المسماة بالصائفة تتطور أحيانا إلى معارك شديدة ، وفى الأحيان الأخرى لا تتعدى نطاق المناورات ، غير أن نظام تشييد الحصون أو الرباط لم يقتصر على كليكيا أو حدود الشام فحسب ، بل شمل أيضاً بلاد ما وراء النهر وبورجيا وأرمينيا ، كما شيدت الحصون فى جميع المراكز الدفاعية الأخرى .

الجيش

كان الجيش يتألف فى أثناء الخدمة الفعلية من قسمين : المرتزقة أى الذين يتناولون الرواتب من الدولة ، والمتطوعة وهم الذين كانوا يهرعون إلى الانخراط فى

الجيش كلما دعا داعى الجهاد ، ولم يكن يعطى لهم خلال مدة تطوعهم غير الأرزاق ، بينما كانت تمنح عوائلهم المخصصات من الدولة إما عيناً أو نقدا . وكان جيش المرتزقة يتألف من عدة فرق وهى : (١) المشاة أو (الحربية) ، وأسلحتهم الرماح والحراب والسيوف والتروس . (٢) ورامية السهام أو (الرامية) ، وأسلحتهم السيوف والتروس والأقواس والنشاب .

أما الحربية فكان لباسهم الخوذ ، والدروع التى تقى الصدور ، ولها أجزاء للساعدين والساقين ، وكانت فى كل فرقة فصيل من « النفاطين » مهمته رمى مقذوفات النفط ، وفصيل آخر من المعماريين الذين يحملون المعاول علاوة على السيوف والتروس ، ويقال إن النفاطين كانوا يرتدون الملابس المقاومة للنار ويقتحمون بها الحصون المشتعلة من غير أن يصيبهم أدنى ضرر ؛ وكان على رأس كل عشرة آلاف جندى « أمير » ، وعلى رأس كل ألف جندى « قائد » ، كما كان يسمى رئيس كل مائة جندى « نقيباً » ، ورئيس كل عشرة جنود « عريفا » ، وكان يختلف لباس الجنود باختلاف الفرق والأسلحة التى يخدمون فيها . وقد أخذت المرتزقة فى عهد المتوكل تعلق السيف على نحو ما كانت تعلقه الفرس فى حزام فى الوسط ؛ وأنشئت فرقة خاصة من الأجانب[1]، وجعلت رواتبهم أعلى من رواتب الجنود العادية ، ولباسهم أبهى وأفخم . ولما أراد المعتصم أن يميز رجال الحرس من غيرهم ألبسهم الدمقس المزركش بالذهب .

وعلاوة على الحرس الإمبراطورى أنشئت وحدة أخرى للاشتغال — على مايلوح — بوظائف أقل أهمية ، وسميت « جنود المنزل » ، ثم أطلق عليهم فيما بعد اسم « الجاندار » ، وكان المرافقون فى العهد العباسى يسمون « بالغلمان الحجرية »[2]، وكانوا يستخدمون فى بادئ الأمر لخدام خصوصيين للخليفة ،

(١) وكانوا يسمون بالرجال المصفيات ، وفى عهد المنتصر لعبوا دوراً هاماً فى مصائر الدولة .

(٢) كانوا يسمون فى العهد الفاطمى « بصبيان الحجرية » .

ثم يعينون عند بلوغ سن الرشد كرافقين بعد أن يتلقوا علومهم فى البلاط ، ويتدربوا على الفنون الحربية ، وكانوا يعيشون فى ثكنات منفصلة عن ثكنات باقى الجيش بمقتضى نظام عسكرى خاص أشبه بنظام الرهبنة .

المهندسون

وكان يصحب الجيش فى جميع الحركات العسكرية فئة منتخبة من المهندسين[1] الذين كان يعين البعض منهم فى الحصون والحواضر ، وكان يطلق على رئيس المهندسين اسم « أمير المنجنيقيين » ، ويبدأ هؤلاء حياتهم العملية بالانخراط فى الجيش ، ثم يعينون إما فى الفرق أو فى المدن ؛ ومن أكفئهم المهندس يعقوب بن صابر المنجنيق ، وقد بدأ كغيره حياته العسكرية بالانخراط فى جيش المرتزقة ، ثم تدرج فى المراتب العسكرية حتى رقى إلى وظيفة رئيس المهندسين ، وعين فى بغداد ، وعلا كعبه فى الدراسات العلمية والفنون العسكرية ، وألف كتابا اسمه « عمدة المسالك »[2] فى الهندسة ، ويحدثنا ابن خلكان « أن صاحبه عالج فيه كل ناحية من نواحى الحرب كالتعبئة ، والاستيلاء على الحصون ، وتشييد القلاع ، والفروسية والهندسة والحصار ، وتركيب المكائن الحربيـة ، وصفات الخيول وأنواع الخيالة » .

مستشفيات الميدان

وكان يصحب الجيش فى أثناء المعارك الحربية هيئة طبية ، ومستشفى تام العدد والأجهزة ؛ أما النقالات فكانت عبارة عن محفات تحملها الجمال ، ويقال إن لوازم مستشفى الميدان كالخيم والأدوات الطبية كانت تنقل فى أيام الرشيد والمأمون على عدد كبير من البغال والجمال ، وحتى فى العصور المتأخرة فى عهد الملوك الضعفاء أمثال السلطان محمود السلجوقى كانت لوازم المستشفى تنقل على أربعين جملا .

---

(١) ويسمون « بالمنجنيقيين » .

(٢) اسمه الـكامل « عمدة المسالك فى سياسة الممالك » .

وكان بكل مركز خطير مستودع للأسلحة ودار للصناعة [1] يقوم بإدارتها ضباط يسمون « بالنظار » . أما أسلحة الخيالة فى العهد العباسى فلم تختلف عنها فى العهد الأموى ، وهى تشتمل على السيوف والقؤوس والحراب والرماح ؛ وكان معظم هؤلاء الجنود يلبس الخوذ الفولاذية والدروع ، وكانت تشتمل كل فرقة على فصيلة من رماة السهام الخيالة ، ويجند هؤلاء إما من الخراسانيين أو من سكان شمالى فارس المشهورين منذ الأزمنة القديمة بتسديد السهام و إصابة المرمى على متن الخيل . وقد أدخل المهلب المشهور « الركاب الحديدى » فى الجيش العربى منذ عهد « عبد الملك » .

سبق أن ذكرنا أن كل عربى صحيح الجسم كان عرضة دائما للانتظام فى عقد الجيش ، وأن جنود الاحتياط كانوا فى معظم الحالات يتحقون بفرقهم ليس عن طواعية فحسب بل بنشاط وسرعة جديرين بالإعجاب ، و إذا ما حدث أن رجال الاحتياط لم يلبوا داعى الجهاد كان الأمراء يلتجئون إلى تطبيق نظام الخدمة الإجبارية ، وقد استخدم الحجاج فعلا ذلك النظام ذات مرة فى البصرة .

انحطاط قوة العرب العسكرية

بدأ انحطاط قوة العرب العسكرية فى عهد المقتدر ، و يعزى ذلك على الأغلب إلى التغيير الذى طرأ على نظام دفع الرواتب ، فبعد أن كانت تدفع رأساً مع خزينة الحكومة العليا غدت تدفع من خزينة الولاة أو قادة الجيش الذين كانت تقطع لهم بعض الولايات بدلا من الرواتب ؛ ويرجع هذا التغيير فى الواقع إلى عجز الخزينة العامة وفراغها ، ولا سيما أن بعض الولاة كان قد امتنع عن دفع الخراج كله أو بعضه ، ولأجل مراعاة البذخ والتبذير فى البلاط الخلافى لم يستطع الخليفة سد نفقات الدولة بالإيرادات الاعتيادية ، ولهذا أقطع المقتدر كبار الأعيان بعض الولايات على شرط أن يجمعوا كامل الإيراد لحسابهم الخاص و يسددوا منها

(١) إلى كلمة arsenal آرسينال مشتقة فى الواقع من اللغة العربية .

نفقات الإدارة ورواتب الجنود ، ثم يدفعون مبلغاً سنويا معيناً إلى بلاط بغداد وكانت تسمى هذه الهبات بالإقطاعيات . وقد تركت تلك السياسة الحمقاء أعمق الأثر ، ونجم عنها انحلال الإمبراطورية انحلالا سريعاً . كما أن آل بويه بدلا من أن يدفعوا الرواتب للجنود أخذوا يمنحونهم إقطاعيات لزرعها ، وكانت هذه الإقطاعيات العسكرية هى ومحصولاتها معفية من الضرائب ، الأمر الذى أدى إلى تقلص ظل المدنيـة ، وخراب أخصب الولايات ، وإقصاء السكان العرب تدريجيا عن أراضيهم .

أما الأحوال السياسية والاجتماعية فى آسيا الغربية — قبل نشوب الحروب الصليبية — فكانت تشبه ما كانت عليه أوروبا من عدة وجوه ، إذ كانت مقسمة إلى عدة ولايات صغيرة ، وإمارات تعترف كلها بسلطة الخليفة باعتباره الرئيس الدينى الأعلى ؛ وكثيراً ما كان الأشراف يناوئ بعضهم بعضاً دون أى هدف أو غاية حتى أضعفوا شوكة الإمبراطورية بمنافساتهم وأنانيتهم .

نظام الإقطاع العسكرى

وفى عهد السلاجقة ازداد نظام الإقطاع العسكرى انتشاراً عظيما ، فكان الأمير أو الحاكم الذى يستقل بمدينة أو ولاية يحكمها حكما مطلقاً ، ويمارس فيها سلطة الرئيس الإقطاعى أى « صاحب المعقل » ، وكان سيد الأرض يدفع إلى السلطان جزية سنوية على شرط أن ينضوى هو وعدد من جنوده تحت لوائه عندما يخوض السلطان غمار الحرب ، كذلك كان عليه أن يجهز جنوده بالمؤونة والعتاد على نفقته الخاصة ؛ وكان فى العراق وحده أربعون سيداً إقطاعيا ينتسب القليل منهم إلى الأسر العربية .

لقـد كان نظام الإقطاع العسكرى ينتشر أينما ساد نفوذ التتر أو الأتراك الذين أصبحوا فى تلك الآونة العنصر المسيطر على أنحاء آسيا الغربية ، ومصر ، وأفريقيا ، وفارس ، والهند ، وحتى أوروبا الشرقية ؛ ومن المعروف أن ذلك

النظام لم يلغ فى تركيا إلا بعد الإصلاحات التى أدخلها السلطان محمود ، وبخاصة عند تأسيس الجيش النظامى .

رواتب الجنود

كان مرتب الجندى الراجل فى العهد الأموى مائة درهم شهريا أى قرابة الأربعين ديناراً سنويا ، ويلوح لنا أن السفاح كان قد خفضه إلى ٨٠ درهما فى الشهر ، أما الفارس فكان يتناول ضعف ذلك المرتب علاوة على الإكراميات التى كانت تعطى له ولغيره من زملائه الجنود فى فترات معينة ؛ وعلى الجملة كانت مرتبات الجنود تختلف باختلاف الولايات التى كانوا يعسكرون فيها ، ومثال ذلك أن المأمون خصص للرجالة فى العراق[1] عشرين درهما فى الشهر علاوة على الأرزاق ، كما خصص للفارس أربعين درهما مع المخصصات المعتادة ، فى حين كان يتناول الجندى الراجل فى فرقة دمشق ٤٠ درهما والفارس ١٠٠ درهم ؛ وتعزى أسباب تخفيض مرتبات الجنود فى الأزمنة المتأخره إلى سببين :

(١) تحديد قيمة الذهب[2] .

(٢) اتساع رقعة الإمبراطورية الخاضعة لسلطان الخليفة .

الموالى

ساعد المبدأ الديمقراطى العظيم القائل « بأن كل أجنبى يعتنق الإسلام يصبح على قدم المساواة مع العربى الأصيل فى التمتع بالحقوق السياسية والمدنية » نعم ساعد هذا المبدأ على انتشار الدين الإسلامى ، كما أن طريقة انتماء أفراد الأمم المحتلة إلى المحتلين لها أعمق الأثر فى ذلك ، ويسمى هذا النظام « بالولاء[3] » ، فكان

---

(١) كان عدد جيش الاحتلال فى العراق فى عهد المأمون (٢٠١ هـ ، أو ٨١٦ — ٨١٧ م) يبلغ ١٢٥ ألف .

(٢) كان الدينار فى عهد الخليفة عمر يساوى عشرة دراهم ، وفى زمن المأمون يساوى ١٥ درهما ، وكان يساوى الدينار حوالى ١٣ شلناً وست بنسات .

(٣) الموالى : وهم يشبهون ما كان فى الدولة الرومانية من العبيد المحررين Liber tines وينقسمون إلى ثلاثة أقسام :

١ — مولى عتاقه : وهو من كان أسيراً أو عبداً وأعتق .

٢ — مولى الرحم : وهو ينتمى إلى القبيلة التى تزوج منها . =

الفارسى أو الرومى أو البربرى على أثر اعتناقه الإسلام ينتمى إلى عشيرة عربية عظمى ، أو ينتسب إلى زعيم من زعماء العرب ، أو حتى إلى الأسرة الحاكمة ، الأمر الذى كان يجعلهم متصلين اتصالا مباشراً بالمولى ، ولهذا لم تقتصر جنود الخلفاء المتأخرين على أنحاذ الجزيرة و بطونها فحسب ، بل أخذ الفرنج والفرس واليونان والبربر والسودانيون الذين كان يجذبهم حب المرتب ينضوون تحت لواء الخلافة . ولا شك أن هذا النظام الجديد و إن أفسح المجال للتجنيد وزيادة عدد الجيش ، إلا أنه أضعف الروح العصبية وقضى عليها قضاء مبرماً ؛ ذلك أن هؤلاء المسترزقين لم يكونوا أهلا للوثوق بهم والركون إليهم ، فأضعفوا معنوية الجيش الذى أصبح نهباً للانقسامات والمنازعات فى عهود الخلفاء المستضعفين .

عناصر الجيش

كان الجيش الإسلامى فى عهد المنصور يتألف من فرق ثلاث وهى : المضريون والحميريون والفرس ، فأضاف المعتصم إليهم فرقة رابعة لا يدخلها غير الترك وأهل أفريقيا ، وقد أطلق عليها اسم فرقة « المغاربة » .

وكان الجيش يتكون منذ أقدم العصور سواء فى ميدان القتال أو فى أثناء المسير من خمسة[1] أقسام وهى : (١) القلب ، ويحتوى على القيادة العامة . (٢) والميسرة . (٣) والميمنة . (٤) والطليعة . (٥) والساقة .

وكانت الطليعة تتقدم الجيش عادة بعدة أميال ، وهى عبارة عن سرية من الفرسان يلبسون الدروع اللامعة والخوذ الفولاذية ، ويحملون الرماح المربوط بأسنتها باقات من ريش النعام . أما الكشافة فكانت معروفة عندهم أيضاً ؛ ويقال إن « قتيبة » لم يستخدم فرقة الكشافة فى الاستطلاع فحسب ، بل

= ٣ — مولى عقد ، أو حلف أو اصطناع : ينتمى الرجل إلى رجل آخر بالخدمة ، أو بالمحالفة ، أو المخالطة ، أو الملازمة على أن يتعاقب ذلك أجيالا ، ومن هذا القبيل أكثر موالى العرب بعد الإسلام فينسبون أهل البلاد إلى العرب ، ويسمون ذلك « ولاء الموالاة » أما اليهود والنصارى بعد الإسلام فسموا « بأهل الذمة » . (المعرب)

(١) ولهذا سمى الجيش بالخميس . (المعرب)

استخدمها أيضاً فى استحضار خرائط الأقاليم التى كان ينوى غزوها ؛ وقد جرت العادة منذ ذلك الحين أن يطلب القائد إعداد الخرائط إما بواسطة فرق الكشافة أو مركز القيادة العامة .

ومما لا شك فيه أن منظر الجيش العربى ، وهو يشق طريقه فى صفوف لا نهاية لها فى بلاد الأعداء كان بالغاً حد العظمة والبهاء ، فكانت الخيالة تسير فى المقدمة ، وعلى جناحيها حملة النبال ، ثم يأتى بعدهم الرجالة الذين كانوا يسيرون فى صفوف كثيفة بانتظام عجيب ، ويليهم صفوف الجمال المحملة بالعدد والخيم والعتاد ، ثم يجىء بعدهم المستوصفات الصحية والنقالات لحمل المرضى والجرحى ، ثم آلات الحرب كالمنجنيقات والعرادات محملة على ظهور الجمال والخيول والبغال وهى تسير فى المؤخرة ؛ أما إذا سار الخليفة أو أحد أفراد الأسرة المالكة على رأس الجيش فلا شك أن المنظر كان يبدو أكثر روعة وبهاء ، إذ كان جنود الحرس الخلافى يتشحون بالبزات الزاهية ويحملون الأعلام ذات الشعار الملكى المنقوش بالذهب ، كما كان القواد والزعماء يرتدون الملابس الفخمة . وعلى الجملة كان هذا المنظر يبدو فخماً رائعاً . وكانت الطليعة حالما تصل إلى الموقع المقصود تأخذ بحفر الخنادق ، إذ كان نظام الجيش يقضى ألا يعسكر الجنود قبل أخذ الحيطة من الهجوم المفاجئ ، فإذا ما وصل الجيش الرئيسى نصبت الخيم فى نظام بديع ، وأقيمت الشوارع والأسواق والميادين كما لو كان المعسكر مدينة عامرة ، وكانت توزع الأرزاق فتوقد المطابخ ، وتنصب عليها القدور ؛ وبعد تناول العشاء كان الخليفة أو قاضى العسكر يؤم الجنود فى الصلاة ، ومن ثم يجلس الجميع فى حلقات يستمعون إلى أقاصيص الحروب والمخاطرات ، أو إلى القصائد الحماسية المصحوبة بصوت الناى ، وكانوا لا ينامون إلا بعد الهزيع الأول من الليل .

تعبئة الجيوش

كانت أقدم تعبئة للجيوش العربية سواء أكانت للهجوم أم الدفاع على شكل صفوف مفردة أو مزدوجة ، بيد أنه طرأ فى زمن مروان الثانى تطور هام على

نظام القتال ، فأصبحت تجرى التعبئة فى حالة الهجوم على هيئة كتل كثيفة متراصة ، وقد اتبع الفريقان المتحاربان ذلك النظام فى موقعة الزاب . أما الملحمة الثانية المروعة التى يصفها لنا ابن الأثير وصفا دقيقا فقد وقعت فى ميدان نصيبين حيث سحق « أبو مسلم » جيش « عبد الله بن على » ، وفى الواقع إن مهارة القائد الخراسانى فى تلك المعركة والطريقة التى استخدم بها جيوشه لتنهضان دليلا على التقدم الحربى الذى بلغته الشعوب الإسلامية فى ذلك العصر ، فقد قيل إنه « كان يشرف من عريش على حركات الجيش ويراقب سير المعركة ، فإن رأى خللا فى الجيش سده وأمر مقدم تلك الناحية بالاحتياط وبما يفعل ، فلا تزال رسله تختلف إليهم حتى ينصرف الناس بعضهم على بعض » .

كان الرجالة فى الجيش العربى إذا ما توقعوا هجوم الأعداء ، اصطفوا على هيئة مربعات ، ثم جثوا على ركبهم شاهرين الرماح وواضعين الدروع على الأرض ، وكان يأتى بعدهم رماة النبل ، أما الخيالة فكانوا يحملون على العدو الزاحف حملة رجل واحد ، وعلى هذا النحو كانوا يحرزون النصر ؛ وحينما كان يلوح التقهقر على العدو كان العرب يركبونه إما بالقوة الأصلية أو بالاحتياط كما كانت تناط مطاردته بالخيالة ، كذلك كانت تتبع نفس التعبئة فى حالة الهجوم ، ويقال إن تفوق العرب على الشعوب المجاورة لم يكن يرجع إلى تنظيم جيشهم فحسب ، بل كان لسرعة الحركة ضلع كبير ، إذ بينما كان الروم ينقلون أمتعتهم وعتادهم على عربات تجرها البغال والحمير والخيول ، كان العرب على الأغلب يستخدمون الجمال فى حمل الأثقال ، ولهذا كان يتم نقل الجيوش والمؤونة والأمتعة والعتاد بسرعة منقطعة النظير .

ويقول لنا أحد المؤرخين العصريين : « لم يحتل العرب الشام بهذه السرعة المدهشة إلا بفضل الجمال » .

ويحدثنا أحد خصوم العرب المدعو « ليو السادس[١] » الملقب بالحكيم ، ومن معاصرى المعتمد والمعتضد والمكتفى والمقتدر فى أثناء تدهور الإمبراطورية العربية وانحلالها ، عن دقة حركة الجيش العربى ، فيقول فى وصف هؤلاء البربر — على زعمه — : إن تعبئتهم فى حومة الوغى كانت على هيئة مربع طويل يصعب اختراقه . وكانوا بهذ النظام العجيب يتمتعون بأعظم مزايا الدفاع سواء أكان فى المسير أم فى ميدان القتال ، وكانوا يقفون فى مراكزهم بثبات مستبسلين بحيث لا يستطيع العدو إغراءهم بالتسرع فى الهجوم أو بإنهاء المعركة بعد نشوبها ما لم يحوزوا النصر ، وكانوا على الأغلب يؤثرون هجوم العدو الذى متى زحف عليهم صدوه فى أول هجوم بكل قواهم ، وكانوا يستخدمون تلك الوسائل فى البر والبحر على السواء . كما كانوا فى بادئ الأمر يسددون السهام ، ويرمون العدو بالنبال ثم يلصقون دروعهم ملاصقة شديدة ، ويبدأون هجومهم فى جنود صفوف متراصة[٢] . وفى حومة الوغى كانت جنود العرب تمتاز عن جميع الشعوب الأخرى بشدة الحذر والاحتياط ، وفضلا عن ذلك كانوا يسيرون إلى ميدان القتال بمحض إرادتهم ، إذ لم يكن ثمة تجنيد إجبارى ، فكان الغنى يلتحق بالجيش للدفاع عن وطنه والموت فى سبيله ، والفقير ينتظم فى عقده للحصول على الغنائم والفىء ، وكان الرجال والنساء يشتركون فى تجهيز الفقير بالأسلحة والعتاد . ويقول مؤلف (الثقافة فى عهد الخلفاء[٣]) : « لم يكن إمبراطور الروم يعتقد على مايظهر أن العرب الذين كان يسميهم بالبرابرة والكفرة أرقى من رجال دولته المضمحلة ، كذلك كان يجهل أنهم رسل المدنية » ، ويقول أيضاً فى موضع آخر : توجد ثمة أدلة كثيرة تبرهن على أن البيزنطيين أنفسهم كانوا يستحقون لقب البرابرة ذلك اللقب

---

(١) توفى عام ٩١٢ م

(٢) عملا بالآية : « إن الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص » وفى الحديث : « المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً » . (المعرب)

(٣) فون كرامر .

الذى ألصقوه بغيرهم افتراء وبهتانا . ويحدثنا ليو أيضاً « أن البيزنطيين هجموا على العرب وخاصة على الخيالة ، وأخذوا يرشقونهم بالسهام المسمومة ، ولكن العرب كانوا يحبون خيولهم ويؤثرونها على أنفسهم ، ففضلوا التقهقر على قتلها بتلك السهام » ، وكان من نظام الدولة البيزنطية أن يطلقوا أيديهم سلبا وتخريبا فى قرى الأعداء ، بينما كان المسلمون لا يقدمون على هذا العمل إلا بحكم الاضطرار .

أما فيما يخص الغنائم فلم يكن للدولة البيزنطية أنظمة معينة بينما تنص الديانة الإسلامية على مبادئ دقيقة بهذا الشأن ، وليس ثمة دليل أوضح على تفوق معنوية المسلمين على الروم من الخدمة العسكرية التى كانت عندهم اختيارية وكانوا فوق ذلك يمتازون بمهارة عظيمة فى تسلق الجبال واختراق وديانها ، ولقد أثبتوا هذا التفوق فعلا فى حملة أفشين العسكرية ضد بابك الخرمى ، إذ كان الثائرون يجيدون استعمال المتاريس وآلات قطع الحجارة التى كانوا يرمون بها جنود الخليفة من قلل الجبال ، فاستخدم الأفشين — فى تنظيف تلك الناحية — رماة النبال ، ومن ثم أخذ يزحف تدريجيا على مراكز العدو .

وكانت آلات الحصار التى يستعملها المسلمون هى المنجنيق والدبابة ، كما كانت لهم مهارة فى صنع آلات قوية لخرق الأسوار المشيدة حتى بالصخور ، وقد اخترع العرب البارود فى منتصف القرن الثالث عشر ، وكان للسلطان بيبرس الذى هزم التتر فى موقعة عين جالوت سرية تستعمل القربينات .

البحرية

وباحتلال العرب لمصر والشام خضع لسلطانهم جزء كبير من ساحل البحر مما حدا بهم إلى التفكير فى تشييد أسطول كبير لحماية الثغور البحرية ومقابلة العدو فى عرض البحار ، فوجهوا همهم إلى تشييد أسطول بحرى وإلى تجهيزه فى بادئ الأمر ببحارة من المدن الفنيقية ، ثم من الشام ومصر وسواحل آسيا الصغرى . وفى سنة ٢٨ هـ سير العرب على قبرص جيشاً كبيراً استعملوا فى نقله أسطولهم الجديد . وفى سنة ٣٤ هـ استطاع أمير مصر بأسطوله المؤلف من مائتى

سفينة أن يلحق الهزيمة بسفن الفرنج البالغة ستمائة سفينة عدًّا . وتقول لنا الرواية إن العرب اشتبكوا فى القتال من غير ما خوف ولا وجل برغم قلة عددهم ، ولكنهم أدركوا فى الحال أن اشتباك سفينة بعد أخرى فى القتال قد يؤدى إلى تحطيم أسطولهم برمته ، فأجمعوا أمرهم على تطويق أسطول الأعداء بسلاسل من حديد ، ثم انقضوا عليهم يعيثون فيهم بالسيف والنار حتى انتصروا عليهم انتصاراً باهراً وحطموا أسطولهم شر تحطيم ، وكادوا يفتكون بقائدهم لولا أنه لاذ بالفرار . ومنذ ذلك الحين أصبحت تقاليد الأسطول العربى أن يتجنب الاشتباك مع سفن الأعداء عن كثب ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

وقد كانت السفن فى بادئ الأمر تشيد فى ترسانات الشام ومصر والأبلة وأبى شهد . ومع أنها كانت أكبر حجما من سفن الروم إلا أنها كانت أقل سرعة وأبطأ حركة . أما السفن التجارية فكانت بالغة حد الفخامة والنشاط كما كانت تقابل بالتشجيع أينما ولت وجهها . والمعروف أن الحكومة الخلافية شيدت فى كل ميناء فناراً أسمته « خشابا » ويلوح أن أسطول الدولة لم يكن يتشكل من سفن الحكومة المركزية فحسب ، بل كانت الولايات تجهزه بما لديها من السفن إذا دعا داعى الجهاد ، وقد حدث ذلك فعلا فى عهد الفاطميين وصلاح الدين وحذا حذوهما خلفاء الأندلس . وكان يرأس كل سفينة حربية قائد أو مقدم وهو المسؤول المباشر عن السفينة وبحارتها ، ثم يليه فى المرتبة ضابط يسمى « الرئيس » ويقتصر واجبه على العناية بالأمور البحرية ، أما قائد الأسطول العام فكان يسمى « بأمير الماء » أو « أمير البحر » المشتقة منها كلمة ادميرال الإنكليزية .